الخطة الاقتصادية الاسرائيلية الجديدة

مرة أخرى يواجه الاقتصاد الاسرائيلي أزمة حادة، اعتبرها البعض مناسبة لتوزيع الاتهامات والقاء مسؤولية الفشل على الآخرين؛ فيما رأى البعض الآخر فيها دليلاً لا يعوزه تأكيد ضرورة التوصل الى حل سلمي لمشاكل اسرائيل السياسية والامنية. وشكّل الوضع، بأكمله، مدخلاً لاجراء تغييرات في مواقع صنع القرار الاقتصادي (تعيين شمعون بيرس وزيراً للمالية بدلاً من موشي نسيم في الحكومة الجديدة) ومنطلقاً لخطة اقتصادية جديدة، لعلها تحمل الترياق للوضع المتأزم.

واذا تركنا الارقام تتحدث عن هذه الازمة، نجد ان التضخم، مثلاً، سجل، مع نهاية العام ١٩٨٨، نسبة ١٨ بالمئة، بتسارع متزايد، خلال الشهور الثلاثة الاخيرة من السنة، رفع هذه النسبة الى ٢٥ بالمئة. وكان التضخم انخفض من ٤٥٠ بالمئة، العام ١٩٨٥، الى ٢٠ بالمئة بعد تنفيذ الخطة الاقتصادية التي جاء بها رئيس الحكومة آنذاك، شمعون بيرس، ووزير ماليته، اسحق مودعي، ثم الى ١٦ بالمئة في بداية تولّي موشي نسيم حقيبة المالية. والملاحظ، هنا، ان الهدف الذي كانت تتطلّع الى تحقيقه خطة بيرس ـ مودعي الاقتصادية (تموز ـ يوليو ١٩٨٥) هو خفض التضخم الى ما دون عشرة بالمئة. الاّ ان هذا لم يتحقق؛ بل وشهدت الشهور الاخيرة من ولاية نسيم الارتفاع المشار اليه آنفاً (اسحق دويتش، **هاتسوفيه**، ١٩٨٨/١٢/٣٠).

ورافق هذا التضخم ارتفاع في مؤشر الاسعار بلغت نسبته ١٧ بالمئة لعام ١٩٨٨، مقابل زيادة بنسبة ١٦ بالمئة خلال العام ١٩٨٧ (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/١٥). أما البطالة، فسجلت ارقامها، خلال الربع الثالث من العام ١٩٨٨، نسبة ٧,٦ بالمئة من القوة العاملة، أي ما يعادل حوالى ١١٨ ألف شخص. وترتفع النسبة بين النساء لتصل الى ٨,٤ بالمئة. وفي حين تتزايد اعداد الباحثين عن عمل بين الاسرائيليين، نجد ان عدد العاملين، من جنوب لبنان، بتصاريح عمل في اسرائيل، يصل الى ١٨٠٥ بالاضافة الى ٣٦٦٢ من العمّال الاجانب الذين يقدر عددهم الحقيقي بأكثر من ذلك بكثير (**هاتسوفيه ـ الملحق الاقتصادي**، ١٩٨٨/١٢/٣٠)، هذا الى جانب العمال من ابناء المناطق المحتلة، والذين تجاوز عددهم مئة ألف عامل، يتوجهون، يومياً، الى العمل داخل اسرائيل. وتشير هذه الارقام الى ظاهرة اساسية في سوق العمالة في اسرائيل، وهي لجوء القطاع الصناعي الى استخدام عمّال من غير الاسرائيليين، على الرغم من تزايد اعداد الباحثين عن عمل، وذلك بسبب ضآلة اجور العمال الاجانب، مقارنة بالاسرائيليين، ورفض هؤلاء (الاسرائيليين) العمل في مناطق بعيدة من مراكز سكنهم، أو في أعمال يدوية مرهقة.

ويحتل النقب مركز الصدارة في معدلات البطالة، حيث تبلغ النسبة هناك ضعف المعدل العام في البلد. وتسجّل منطقة الجليل، أيضاً، معدلات مشابهة، وتعادل ٤٠ بالمئة من مجموع العاطلين عن العمل (**المصدر نفسه**). ومن الواضح ان أزمة البطالة تتخذ، في الواقع، أبعاداً أخطر من ذلك بكثير، عندما نأخذ بعين الاعتبار اعداد المنخرطين في الخدمة العسكرية الالزامية، وأيضاً اعداد النازحين، سنوياً، من اسرائيل. فقد شهدت سنة ١٩٨٨ رقماً قياسياً جديداً في اعداد الهجرة المعاكسة، بلغ ٢١ ألف شخص، بزيادة ٢٠ بالمئة عن السنة السابقة. وتبرز الزيادة بشكل خاص بين أبناء الكيبوتسات ومسرّحي الجيش الذين امضوا ما بين ٣ ـ ٦ سنوات من الخدمة العسكرية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/١٢)، أي بالذات بين صفوف الذين يفترض انهم على درجة عالية من الوعي والالتزام العقائدي. ومن الملاحظ ان مشكلة البطالة تتركز في أوساط الشبيبة من المسرّحين حديثاً من الخدمة العسكرية، بالاضافة الى مدن الاعمار.